

## شهيّب أطلق لجنة تنسيق قطاع الحليب؛ هناك عملية تكاملية بين البائع والمربي



شهيّب خلال مؤتمره الصحفي (أكرم عبد الخالق)

أطلق وزير الزراعة أكرم شهيّب أمس، «لجنة تنسيق قطاع الحليب» التي ضمّت ممثلين اثنين عن مصانع الألبان والأجبان وممثلين اثنين عن مربي الأبقار وممثلاً عن وزارة الزراعة، والتي ستتابع ملف قطاع الحليب في شكل يومي.

وأكد شهيّب -تفخيت سعر كيلوغرام الحليب على ألف ليرة لبنانية، مشروطاً بتسليم الكميات المنتجة وبالشروط-، كما أعلن «إخضاع استيراد الألبان البيضاء إلى الإجازة المسبقة».

وكان شهيّب عقد اجتماعاً في مكتبه في الوزارة ضمّ ممثلين عن مصانع الألبان والأجبان وعن أصحاب مزارع الأبقار لإطلاق عمل لجنة التنسيق.

تحفظ أي منتج زراعي أو صناعي في لبنان.. ورداً على سؤال حول الشروط التي ستقبل بها المعامل، أجاب شهيّب: «إنها شروط معروفة دولياً ومحلياً والوزارة موافقة عليها وهناك شروط فنية، ففي النهاية هناك منتج، والمنتج يخضع لهذه الشروط».

وعن سبب عدم وجود ممثلين عن مربي الأبقار في بعليك - الهرمل، قال شهيّب: «هذه ليست مشكلتي، مشكلتي كيف أحمي الجميع، وكل مزارع أو مربي من بقرتين وما فوق يعني، ونحن كوزارة زراعية نقدم له كل المساعدات من خلال مشروع العدد إلى 70 و80 ألف بقر، ومن هو لدينا 50 ألف بقره ويهتم أن يرتفع عدد إلى 70 و80 ألف بقر، ونحن في المرحلة المقبلة، لأن الربيع على الأبواب والإنتاج سوف يزيد، أن يرتفع التصدير وكذلك الاستهلاك المحلي. عندما إنتاج لبناني ممتاز، نخاف عليه ونريد أن نحفظه كما

هذه عملية تكاملية بين المربي والبائع، منتج الحليب وما بين المصانع، وبالتالي لا يمكننا ضرب اقتصادنا من أجل مجموعة تكسب مالا غير شرعي».

وتابع شهيّب: «ندرس إمكانية فرض رسوم على حليب البويرة المستورد الذي يخضع لاعتماد الإنتاج اللبناني. وفي الوقت نفسه هناك جواسد منذ الأسبوع الماضي وبغاية اليوم، وهو عبارة عن رغبة كبيرة في التقاطع وفي حل المشاكل ما بين القطاعين، كما أنّ الثقة تبنى ويبدأ رويداً في نصل إلى حل لمشكلة الأبقار والأعلاف والحليب والمصنع والبنية والجينة، ونأمل في المرحلة المقبلة، لأن الربيع على الأبواب والإنتاج سوف يزيد، أن يرتفع التصدير وكذلك الاستهلاك المحلي. عندما إنتاج لبناني ممتاز، نخاف عليه ونريد أن نحفظه كما

## إضراب مفتوح لأصحاب مكاتب التخليص الجمركي في المصنع



ديب متحدّثاً خلال الاعتصام (أحمد موسى)

السائق يصل إلى مئة دولار عن كل يوم تأخير واحتجاز في الساحة الجمركية».

وتابع: «همل يتخلّل أحد في لبنان أنّ الساحات الجمركية في معبر المصنع المصنّف فئة أولى غير مجهزة بالمراحيض أو الحمامات ويتقصها الإنارة وغير محمية وغير مسورة، ما يشجع عملية السرقة والعشوائية في الانتظام داخل الساحة؟ نحن في المصنع نعاني من غياب الكهرباء، الأمر الذي يعطل الأعمال داخل الدوائر الجمركية مع انقطاع الكهرباء الرسمية، وخصوصاً أنّ المولد الكهربائي البديل دائماً غير جاهز وتشوبه عدة أعطال».

وطالب صالح «بتجهيز المصنع بكافة المختبرات والإدارات، وخصوصاً التي تتعلق بمعهد البحوث الصناعية وتسريع إنجاز المعاملات الإدارية، وتزويد الانتباه من عمليات التأخير الحاصلة في موضوع البيانات الجمركية القادمة من سورية إلى لبنان، إضافة إلى ضرورة تنظيم عملية الدخول والخروج من الساحات الجمركية وعدم السماح بحصول أي تأخير كما هو معمول حالياً ومن دون مبرر».

وختتم: «اليوم نطلق هذه الصرخة علها تصل إلى مسامع المعنيين ونحن لا نريد إلا المساواة ولا نأمل إلا بتعاط رسمي ومسؤول مع هذا المعبر الذي يعد الشريان الاقتصادي لمنطقة البقاع بالكامل فلا تسقطه بقراراتكم الظالمة والمجحفة».

أعلن أصحاب مكاتب التخليص الجمركي الإضراب المفتوح في منطقة المصنع الحدودية، احتجاجاً على الإجراءات الرسمية التي تراقق العمل اليومي في المصنع، ورفضاً لغياب المختبرات التابعة لمعهد البحوث الصناعية، عدا عن العقبات والشوائب في الساحات الجمركية والتأخير في أسباب الشاحنات.

وتلا أحد أصحاب المكاتب حسن ديب صالح بياناً قال فيه: «بعد سنوات من المراجعات والاتصالات التي طالبنا فيها بإنصافنا ومساواتنا، لا على الأقل تطبيق القانون الذي يصفّ معبر المصنع معبراً حدودياً من الفئة الأولى، إلا أنه لم يسمع لنا أحد، فقررنا اليوم إعلان الإضراب المفتوح والتوقف عن العمل حتى يصر إلى تغيير النمط الرسمي في هذا المركز الحدودي».

وأضاف: «نتوجه إلى كل القيادات الرسمية والمهنية في لبنان، ونناشدنا بإفادنا معبر المصنع والإنصاف مع إعطائه حقه، واليوم نريد من الدولة أن تحمي هذا المعبر، لا أن ترميه في جوارير الشبان وتمتنع عن تجهيزه وتطويره».

وأضاف: «نحن في المصنع، فنفتد إلى مختبرات ومراكز البحوث الصناعية، وهذا الأمر يؤدي إلى ما يشبه اعتكاف وسجن الشاحنات وحمولتها، فلا يجوز أن تبقى شاحنة مرمونة لأكثر من 15 يوماً في انتظار إنجاز معاملات ونتائج معهد البحوث الصناعية، عدا عمّا يدفعه المستورد أو المصدر من عطل وضرر مادي

## البناء

### وزارة الاقتصاد تؤكد المضي في قمع المحكّرين

أعلنت وزارة الاقتصاد والتجارة أنها تتابع التشدد في مراقبة شركات ومحطات المحروقات لمنع احتكار مادة المازوت، وأفادت الوزارة في بيان أنّ «أعمال المراقبة شملت 446 محطة للمحروقات في مختلف المناطق اللبنانية في الأسبوع الأخير من شهر شباط 2015 حيث نظم 11 محاضر ضبط في حق أصحاب المحطات المخالفة، منها 4 محاضر ضبط لمتنهم عن بيع المازوت بالرغم من احتواء خزانات المحطة على هذه المادة و7 محاضر ضبط لعدم الالتزام بالسعر الرسمي للمحروقات الصادر بقرار عن وزارة الطاقة والمياه».

وأعلنت الوزارة أنها تقوم «بالتدقيق في جداول الشركات النفطية للتأكد من انتظام تزويد السوق بمادة المازوت»، مؤكدة «استمرارها في التشدد في قمع المحكّرين»، وطلبت من المواطنين «تقديم الشكاوى على الخط الساخن 1739 أو عبر موقع الوزارة الإلكتروني www.economy.gov.lb».

### أبو سليمان: الإصلاحات المالية حل جذري لوقف استمرار نمو الدين

اعتبر رئيس جمعية «سيدروس للإمام» الخبير الاقتصادي وليد أبو سليمان أنّ «إصدار سندات الخزينة (اليوروبوند) يعني أنّ الدولة اللبنانية تستدين»، لافتاً إلى أنّ «هذا الدين هو نتيجة العجز المتراكم والمتفاقم على خزينة الدولة، وبالتالي المليارات و200 مليون دولار في لتغطية بعض استحقاقات الدولة، واحتياجاتها المالية».

وأكد أنه «مقارنة بالإصدارات التي تحصل في الخارج الفوائد مرتفعة، وهذا الأمر كان جذاباً للمستثمرين حيث كانت الفوائد تتخطى 6 في المئة على 10 - 15 سنة».

ودعا إلى «إصلاحات بنوية وعمودية وأفقية مالية كانت أدارية، وفي الدرجة الأولى مالية لأن العجز ينهك الخزينة، والدين العام وخدمة الدين العام ويؤدي إلى الإفراط بالنمو الاقتصادي».

وقال: «الثقة للبنان موجودة، إنما علينا القيام بهذه الإصلاحات، والتحدّي الكبير يكمن في تحسين التصنيف الائتماني للبنان كي تصبح كلفة الاستدانة منخفضة وغير مرتفعة».

وأوضح أنّ «الحل الجذري لوقف استمرار نمو الدين هو الإصلاحات المالية، اليوم نتحدث عن إدارة الدين وهذا لا يكفي، الإصلاحات المالية للجم العجز والدين العام هي بتخفيض كلفة الاستدانة».

### ميشال عقل رئيساً لجمعية مستوردي مستلزمات الإنتاج الزراعي

انتخب جمعية مستوردي مستلزمات الإنتاج الزراعي وتجارها في لبنان» خلال اجتماعه السنوي العام في مقرها في الحازمية هيئتها الإدارية للسنتين 2015 - 2017.

وفاز ميشال عقل بالتركية رئيساً للجمعية وتوزعت المناصب الأخرى على الشكل التالي: محمد شريك نائباً للرئيس، عزيز عامر أمين السر العام، ندين عنتر أمينة للصندوق، الدكتور خليل ملكي أميناً للشؤون المالية، مازن محمد الراعي مستشاراً للشؤون الخارجية، سامي خوري مستشاراً للشؤون الداخلية، أنطوان بخعازي مستشاراً لشؤون الأعضاء، سمير عاصي مستشاراً للشؤون الإعلامية.

وألقي عقل كلمة شكر فيها أعضاء الجمعية على الثقة المتجددة التي أولوه إياها، مؤكداً «استمرار التعاون معهم في خدمة المهنة»، و«متعهداً أن ينظم ويوئيل الجمعية الذهبي» كما يليق بها وبالمؤسسين وبالأعضاء السابقين والحاليين».

### موظفو الكازينو يمهلون الإدارة يومين لحل قضيتهم

اجتمع وفد من الموظفين المصروفين في كازينو لبنان، ضمّ نقيب الموظفين والمستخدمين هادي شهبان ونقيب موظفي ألعاب الميسر جاك خوري، مع رئيس مجلس الإدارة المدير العام حميد كبريتي، وتمّ التباحث في قضيتهم.

وقد استعمل خوري وشهبان رئيس مجلس الإدارة مهلة يومين من تاريخه من أجل التوصل إلى حل نهائي، مؤكداً أنّ كل القرارات المتداولة في وسائل الإعلام هي غير صحيحة.

## زعيتير أطلع إيخهورست على إجراءات سلامة الشحن الجوي



زعيتير وإيخهورست خلال لقائهما أس

الدولية المطلوبة، وتحقيقها على صعيدي نقل الركاب والشحن، وتعاوننا مستمر إلى أقصى الحدود، لأن ذلك يحقق الأمان والاستقرار للبنان».

وأكد أنّ سلامة الطيران والمواطن مهمة جداً بالنسبة إلينا حتى نكون مطارنا من مصاف مطارات الدول الكبرى في العالم من حيث السلامة العامة».

وكان زعيتير عرض مع رئيس مجلس إدارة طيران الشرق الأوسط «ميدل إيست» محمد الحوت أوضاع الشركة.

وأكد الحوت بعد اللقاء، «التنسيق التام والتعاون الكامل بين شركة طيران الشرق الأوسط ووزارة الأشغال العامة والنقل والمديرية العامة للطيران المدني».

وسنحافظ على سلامتها وأمنها». ولفت زعيتير، من جهته، إلى أنّ الاجتماع هو «في إطار سلسلة اللقاءات التي تُعقد مع سفيرة الاتحاد الأوروبي وخصوصاً في ما يتعلق بسلامة الطيران المدني في مطار بيروت الدولي وغيرها من الأمور التي يتمّ التعاون فيها مع الاتحاد الأوروبي في مجال وزارة الأشغال العامة والنقل»، وقال: «كان اللقاء لمتابعة الإجراءات التي تتخذها في المطار في شأن سلامة الطيران، والأجواء كانت إيجابية. إننا نفهم، على صعيد لبنان والوزارة والطيران المدني، بكل ما هو مطلوب في ما يتعلق بالاتحاد الأوروبي أو المنظمة الدولية للطيران المدني، كما نستكمل كل الأمور وفقاً للاتفاقات والمعايير

بحث وزير الأشغال العامة والنقل غازي زعيتير في شؤون الطيران المدني مع سفيرة الاتحاد الأوروبي أنجيلا إيخهورست التي أكدت «دعم الاتحاد الأوروبي الكامل لجهود الحكومة اللبنانية والتعاون الجيد في مواضيع سلامة الطيران»، وقالت: «نظرتنا إلى المواضيع التي تطرق إليها الوزير زعيتير يوم الجمعة الفائت حيث شرح لنا الإجراءات التي تمّ اتخاذها في شأن سلامة الشحن الجوي».

وأضافت: «التعاون متكامل وإيجابي بين لبنان والاتحاد الأوروبي، واجتماعنا كان ناجحاً جداً، ونحن كأوروبيين يهمننا التعاون الدائم والمساعدة في ما بيننا. إنّ أمن حركة الطيران مهم جداً بين لبنان والاتحاد الأوروبي

## السفير البلجيكي بحث وزمكحل سبل توسيع السوق وتفعيل الصادرات



اللقاء مع سفير بلجيكا في تجمع رجال الأعمال

زار السفير البلجيكي في لبنان أليكس ليانيريس، برفاقه وفد رجال الأعمال البلجائي - اللبناني برئاسة فادي حبيب سماحة، مقرّ تجمع رجال الأعمال اللبنانيين، والتقى رئيس التجمع فؤاد زمكحل ومجلس إدارته.

وتحدّث زمكحل عن زيارته الأخيرة لرئيس الحكومة تمام سلام، وعن عمل اللجنة الاقتصادية الثنائية التي يشارك فيها، وعرض الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية في ظل شعور مركز رئاسة الجمهورية اللبنانية.

ثم ناقش «ضالة التبادل الاقتصادي والتجاري بين لبنان وبلجيكا، وعدم التوازن بين الصادرات والواردات (صادرات لبنان إلى بلجيكا في 2014 بلغت 30 مليون دولار، أما صادرات بلجيكا إلى لبنان فقد تحدّث 380 مليون)»، مستأسلاً «عن عدم توسع الصادرات اللبنانية نحو بلجيكا، وخصوصاً أنّ لبنان هو بوابة المنطقة العربية والشرق الأوسط».

ولخص زمكحل إلى اعتبار أنّ «بلجيكا بلد صغير مثل لبنان، وغني بالاستثمارات والمشاريع التي يمكن أن يستفيد منها لبنان واللبنانيون»، متعنيا «الآب يبقى هذا الاجتماع مع السفير البلجيكي الأول من نوعه وحيداً، إنما أنّ يتعداه إلى لقاءات أخرى بين رجال الأعمال اللبنانيين والبلجيكين بما يخدم لبنان وبلجيكا».

وإذ أشار إلى الفراغ الحكومي الذي حصل في بلجيكا لمدة ستة ونصف السنة، لفت زمكحل إلى أنّ «الجانب الإيجابي من الموضوع هو أنّ المؤسسات الاقتصادية

والإنمائية والاستثمارية في بلجيكا استمرّت تعمل على نحو طبيعي في هذا البلد، رغم الفراغ الحكومي فيه، ما يدل إلى أهمية اللامركزية الإدارية التي تمتاز بها بلجيكا حيث ثمة فصل بين الاقتصاد والسياسة».

ولفت السفير البلجيكي، بدوره، إلى أنّ الظروف في لبنان حالت دون توسع السوق البلجيكية إلى لبنان، علماً أنّ في بلجيكا مؤسسات وشركات استثمارية عدة منتشرة في أنحاء الأراضي البلجيكية في إطار اللامركزية التي تتمتع بها بلجيكا، من المنتجات التي يمكن أن تصدّرها بلجيكا: مواد كيميائية، بترولية (نظفية) وغيرها».

وحسب بيان صدر بعد اللقاء، فقد أكد الجانبان «ضرورة تفعيل الصادرات بين البلدين، وتوسيع زفام الصادرات لما يخدم اقتصاد البلدين. وكانت دعوة من الحضور من أجل توسيع السوق البلجيكية - العربية ومنها لبنان».

ولفتوا إلى أنّ «مشكلات المنطقة العربية خلقت معوقات حالت دون تقدّم الاقتصادات العربية بينها لبنان».

أضاف البيان: «وجرى البحث في التحضير لأسبوع لبناني - بلجيكي اقتصادي من أجل توضيح إمكان تبادل الخبرات والصادرات والمواد التي يمكن أن يحتاج إليها البلدان شرط أن تكون مواد تنافسية في القطاع الصناعي، كذلك في القطاع الغذائي (صناعات غذائية)».

وكانت مناقشة للتمييز بين لبنان البلد المصدر، واللبنانيين الذين يتميزون بشناتهم الصناعي والتجاري والعلامات التجارية العالمية».

إثر حركة الاحتجاج وقطع الطرقات التي قام بها عدد من محتلي الوحدات السكنية في مشروع المنطقة الواقعة بين باب التبانة والقبّة في طرابلس التابع للصندوق المركزي للمهجرين المعروف بـ«مشروع الحريري» الأسبوع الماضي، استدعى رئيس هيئة الصندوق المركزي للمهجرين نقولا الهبر، ممثلين لهم إلى اجتماع في مبنى الصندوق في الصناع، جرى عرض لوائح إشغالهم غير القانوني الناتج من الإحدات التي شهدتها أحياء متفرقة في مدينة طرابلس منذ عام 2008.

وبعد عرض للوائح التهجير والإنساني الذي يعاينه هؤلاء، والذين وجدوا في الشقق غير المشغولة في المشروع ماوى لهم ولعائلاتهم، وبناء على المدالات التي تمت خلال الاجتماع، أبدى الهبر استعداد لدرس أوضاعهم بعد الأخذ في الاعتبار العوامل التي أدت إلى تهجيرهم من مساكنهم الأساسية في أبعابها السكنية والاجتماعية والإنسانية في اجتماع هيئة الصندوق اليوم، ورفع إلى سلطة الوصاية (رئاسة مجلس الوزراء) «بما يحفظ حق أصحاب الحقوق

## رئيس صندوق المهجرين ناقش مشكلة احتلال شقق في طرابلس

في المشروع وإمكان إعطاء مهلة جديدة للمتخلفين منهم للتقدّم بشراء شقق فيه رغم انتهاء المهلة المعطاة سابقاً عام 2005 والتي مضى عليها عشرة أعوام».

وأوضح الهبر أنّ «أي عملية معالجة للمشاكل الناشئة، سواء لناحية البيوعات الجديدة والتي أبدى قسم كبير من الشاغلين غير القانونيين استعدادهم للتملك حيث يقبضون، أو أي أعمال ترميم لم يستكون خاضعة لما يتخذ من قرار الهيئة بعد موافقة سلطة الوصاية، لا تحمل الصندوق أي أعباء مادية، وخصوصاً أنّ الذين حضروا الاجتماع كممثلين للشاغلين غير القانونيين أبدوا استعداداً لتحلّ نفقات الترميم في حال رست الإجراءات على تملكهم الشقق التي يتغلطونها، وفق الإجراءات القانونية التي سيسام إلى اتخاذها».

وأمل الهبر أنّ «يكون الاجتماع قد وضع حداً لأي حركة احتجاج قد يلجا إليها هؤلاء في المستقبل، كما أجرى اتصالاً بمحافظ الشمال القاضي رمزي نهرا أطلعته خلاله على أجواء الاجتماع».

أعلنت لجنة المحامين المولجة الطعن وتعديل قانون الإيجارات، في بيان عن موضوع تخمين بدل المثل الذي ستتمّ مناقشته يوم الأربعاء في لجنة الإدارة والعدل، أنّ تخفيض البديل من 5 في المئة من قيمة المأجور إلى 1 في المئة، سوف يمكن وزارة المالية من تمويل ودفع المستحقات للصندوق، علماً أنّ هذا التقدير يفوق مئات المرات بدل الإيجار الحالي، ويعرّض المواطنين لإخلائهم الفوري من شققهم الموقّرة، والتي شكلت أساساً لحياتهم وعملهم واستقرار العيش المشترك».

ورأت اللجنة أنه «لا يمكن اعتماد أي زيادات على بدلات الإيجار غير مرتبطة بمدخول المواطن الشهري، والتي استمرت الدولة اللبنانية على تحديدها استناداً على قدرة المواطن على الدفع، وذلك من

خلال اعتماد زيادات بدلات الإيجارات تبعاً للحد الأدنى للأجور، واستمر تطبيقها منذ العام 1939، وخصوصاً في المادتين 6 و13 من قانون الإيجارات الاستثنائي رقم 92/1920».

وأشارت إلى أنه من المعروف عالمياً أنّ تلك الحد الأدنى للأجور، وفي لبنان هو 675 ألف ليرة لبنانية، وهي النسبة المخصصة لدرع بدلات الإيجار والثلث الآخر للمال والمشرّب والثلث المتبقي هو لطايرة والتعليم.

وعاطبة «أنّ تحديد بدل المثل بـ5 في المئة من قيمة المأجور يجعل بدل إيجار شقة متوسطة في المدينة والضواحي لا يقل عن 20 ألف دولار، إذا تمّ تخمين الشقة بـ400 ألف دولار أميركي، علماً أنّ أغلبية المنازل كانت تبني بطريقة واسعة المساحة».

## لجنة المحامين المولجة الطعن وتعديل قانون الإيجارات؛ لا يمكن اعتماد أي زيادات غير مرتبطة بالمدخول الشهري للمواطن

وأعلنت اللجنة أنه «في السنوات الأخيرة ارتفعت أسعار العقارات في شكل جنوني، بينما دخل المواطن لم تتم زيادته وتحسينه، ما أدى إلى تفاوت كبير بين ما أودحت «أنّ تقدير بدل المثل بـ5 في المئة عند بدء دراسة قانون الإيجارات مقارنة بأسعار العقارات اللبنانية قد تكون في الماضي مقبولة، وقد ارتفعت بعد ذلك في شكل جنوني نتيجة للمضاربات العقارية، وزاد الأزمة الزوج السوري إلى لبنان والذي فاق مليون ونصف مليون لاجئ سوري»، مشيرة إلى «أنّ أسعار العقار المبني عالمياً للبنانية الجديدة لا تتخطى 2 إلى 3 في المئة عند وجود دخل وحد أدنى للأجور مرتفع جداً، وهذا لا يمكن تطبيقه في لبنان لانعدام فرص العمل وتدني الحد الأدنى للأجور إلى أدنى مستوياتها، ونقص

كبير للضمان الصحي وضمان الشيخوخة، بحيث يجب تحديده في حد أقصى 1 في المئة».

واعترفت «أنّ تحديد بدل المثل بـ5 في المئة وحتى 3 في المئة من قيمة المأجور طريقة تعجيزية للمواطن وحتى على الطبقة المتوسطة التي ستصبح فقيرة نتيجة لارتفاع الجنوني في تحديد بدل الإيجارات الذي لم يعرفه لبنان ولا أي دولة سابقاً، فلن يستطيع أحد دفع بدل إيجارات 20 ألف دولاراً سنوياً كمعدل وسطي مهما بلغت أجرة السنوي، ونحن نعلم أنّ الطبقة المتوسطة لا تنتج مثل هذه المبالغ وسوف تحرم فئة كبيرة من مساعدة الصندوق لتجاوز معدل الدخل العائلي 3 أضعاف الحد الأدنى للأجور ولن يستطيع دفع هذه البدلات بالتاكيد ولو جزئياً».